

مدونة السلوك البيئي

للبلديات

نحو بيئة طيبة
و مجتمع صامد و إنسان فاعل

سبتمبر ٢٠١٤



مركز العمل التنموي / معاً
MA`AN Development center

للتواصل مع مركز معاً :

هاتف: +970 8 2823712

البريد الإلكتروني: info@maan-ctr.org

الصفحة الإلكترونية: www.maan-ctr.org

بتمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال مرفق البيئة العالمي GEF



مدونة السلوك البيئي للبلديات

**خوبية صحية
ومجتمع صامد و إنسان فاعل**

نشرت هذه المدونة من قبل: مركز العمل التنموي / معاً



مركز العمل التنموي / معاً
MA`AN Development center

بتمويل من الإتحاد الأوروبي من خلال مرفق البيئة العالمي GEF



للتواصل مع مركز معاً:

هاتف: +970 8 2823712

البريد الإلكتروني: info@maan-ctr.org

الصفحة الإلكترونية: www.maan-ctr.org

إعداد: د. أحمد صالح صافي

سبتمبر 2014

المعلومات الواردة في المدونة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الممول

مشكرون

مدونة السلوك البيئي هذه طورت بشكلها النهائي في سبتمبر من العام ٢٠١٤ بدعم سخي من مرفق البيئة العالمي. هذه المدونة هي إحدى أنشطة مشروع "تعزيز الهم البيئي كممارسة وشراكة وقضية مجتمعية" الذي ينفذه مركز العمل التنموي معًا. تعتبر هذه المدونة الأولى من نوعها في فلسطين وربما في العالم العربي إذ لم يكن بالإمكان تطوير هذه المدونة دون الدعم والمساندة التي قدمها الأفراد والمؤسسات التالية أسماؤهم من خلال الدعم وتقديم المشورة والمراجعة. لذا فإننا نتقدم لهم بجزيل الشكر.

إدارة مركز العمل التنموي /معًا:

- أ. جبر قدح - مدير المركز في غزة.
- م. إيهاب أبو حسين - مسؤول وحدة التطوير والرقابة والتقييم.

طاقم مشروع:

- أ. محمود السقا - مدير المشروع.
- أ. ماجد حمادة - منسق المشروع.

أعضاء الهيئة الإشرافية:

- م. عمر طافش - وزارة الحكم المحلي.
- م. زكي زعرب - سلطة جودة البيئة.
- أ. أزهار بسيسو - مركز تطوير المؤسسات (NDC).
- م. رنا دعيس - سلطة جودة البيئة.
- م. رياض جنينة - شبكة المنظمات الأهلية (PNGO).

القيم والقناعات

خن البلديات الموقعة على مدونة السلوك هذه نعلن إدراكنا بأن البيئة هي المحيط الحيوي الذي يقوم فيه البشر بمارسة حياتهم من عمل ومأكل ومشرب وراحة تفاعل اجتماعي وغيرها من الأنشطة معتمدين على هذا المحيط كمصدر أساسى لخدمات وموارد متعددة لا يمكن للإنسان العيش دونها. من ثم يصبح الحفاظ على هذا المحيط أولوية قصوى نظراً لأهميتها للإنسان ولأن البيئة جذ ذاتها قيمة كبيرة كونها إبداع الخالق عزوجل وفيها تتضح عظمة صنعه وجلال وجهه. كما أننا نؤمن تماماً بأن البيئة على اتساعها وعظمة قدرتها على التكيف مع أشكال الضغط المختلفة طبيعية كانت أم من صنع الإنسان فإنها أصبحت وخصوصاً منذ الثورة الصناعية الغربية في نهايات القرن الثامن عشر وتضاعف أعداد البشر ليصل إلى السبعة مليارات نسمة أكثر هشاشة وقابلية للتاثير بالسلوك الخاطئ. فظاهرة تغير المناخ التي تهدد جميع الكائنات على الأرض تشهد على أن الإنسان أصبح قادراً على التأثير على ظواهر كونية كالمناخ الذي كان في السابق حكراً على الطبيعة وقوانينها. من هنا ازدادت مسؤولية الإنسان الذي أؤمن على هذه الأرض ليصبح أكثر مراعاة للبيئة ولتصبح تلبية حاجاته أقل أثراً عليها.

كما نعلن إدراكنا للترابط الشديد بين كل الأشياء في هذا الكون كما أدرك ذلك جون موبير أحد الآباء المؤسسين للفكر البيئي المعاصر حين قال "عندما خاول رفع أي شيء لوحده، يجده مرتبطاً بكل شيء آخر في هذا الكون الواسع". هذا الإدراك يجعلنا أكثر حساسية لأثر أنشطتنا على البيئة بما في ذلك الآثار غير المتوقعة وغير المقصودة. كما يجعلنا أكثر تقديرًا لتعقيد وجمال هذا الكون وعظمة صانعه. ومن هنا فإن مصلحة البيئة وقضاياها ومحاذيرها يجب أن تؤخذ في الاعتبار في كل أنشطة البلديات ومساريعها يستداء من التخطيط والتصميم مروراً بالتنفيذ والرقابة وانتهاءً بالتقييم والمراجعة.

كما نؤكد التزامنا وتأييدهنا للقانون البيئي الفلسطيني الذي جعل الحق في بيئه سليمة ونظيفة حقاً من حقوق الإنسان الفلسطيني. كما أكد القانون على ضرورة

حماية ثروات الوطن الطبيعية والتنوع الحيوي الذي يميز فلسطين. كما يؤكد القانون الفلسطيني على ضرورة العمل دوماً على الحفاظ على البيئة لدى استخدامنا للموارد وتقليل النفايات والانبعاثات إلى أقصى درجة ممكنة.

بالإضافة لكل ما سبق نؤكد إيماننا أن الإنسان كفرد أو مجموعة قادر على حماية البيئة عبر السلوك البيئي المسؤول الذي يمنع ضرراً أو يعزز صلابة الأنظمة البيئية. كما أن الإنسان الفاعل هو القادر على صنع ودعم السياسات الصديقة للبيئة أو تغيير ومنع السياسات غير الصديقة للبيئة من خلال المشاركة الديموقراطية الإيجابية على المستويات الوطنية أو العابرة للأوطان. من هنا فإن البلديات هي طليعة الفعل البيئي السليم ولها دور عظيم في نشر الوعي البيئي والخشود والمناصرة من أجل بيئه سليمة بل وتقديم خدمات بيئية كثيرة بشكل مباشر. هذه الأدوار الريادية تفرض على هذه البلديات ضرورة أن تكون قدوة في مجال تقليل الأثر البيئي السلبي لأنشطتها والعمل كمؤسسة وموظفين وفقاً لأرقى مستويات السلوك البيئي السليم.

الغرض من المدونة

تهدف هذه المدونة إلى الحفاظ على أداء بيئي مرتفع لجميع البلديات الموقعة عليها. كما تهدف إلى جعل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية مكوناً فاعلاً من مكونات صنع القرار في البلديات عند القيام بجميع الفعاليات والبرامج والعمليات من خطيط وتصميم مشاريع وبرامج و عمليات لوجستية ومالية وتنفيذ مشاريع وبرامج وكذلك عمليات المتابعة والتقييم وكل ما عدا ذلك من أنشطة. كما أن هذه المدونة تعمل على ضمان التزام البلديات الموقعة بالقانون البيئي كحد أدنى ناظم لبرامجها وعملياتها. تحتوي هذه المدونة على مبادئ سلوك بيئي أساسية بالإضافة إلى ملاحق تعلم كلواحة تنفيذية وتوضيحية لهذه المبادئ. تمثل هذه المدونة التزاماً اختيارياً للموقعين عليها تفسره قناعاتهم الذاتية واحترامهم للبيئة ورغبتهم بأن يكونوا طليعيين في مجال حماية البيئة والمصادر الطبيعية. مجرد توقيع البلدية على هذه المدونة تعتبر البلدية متبنية لهذه المدونة ولكن لكل بلدية موقعة الحرية في تحديد الفترة الزمنية التي يستصبح فيه قواعد هذه المدونة جزءاً أساسياً من قانونها الداخلي وقواعد عملياتها المختلفة وسياساتها بحيث لا تتجاوز هذه المدة السنة والنصف. يجب أن تتم مراجعة هذه المدونة من قبل البلديات الموقعة فرادي أو كمجموعات كل عامين للتأكد من أن القواعد والشرح التي تشملها المدونة تغطي كل الهموم والآثار والأهداف البيئية كما تشمل أرقى أشكال السلوك البيئي مع ملاحظة تسارع البحث العلمي وصنع المعرفة ، والتطور المطرد للتكنولوجيا.

مبادئ السلوك البيئي

١. احترام البيئة:

البلديات الموقعة على هذه المدونة تُحترم وتقدر الطبيعة بتكويناتها المختلفة لذاتها ولما تقدمه من خدمات جليلة للإنسان. كما تتعهد هذه البلديات بالعمل على رعاية البيئة وحمايتها والاحتفال بجماليتها ونقائصها ونشر هذا التقدير والاحترام ما أمكن بين جماهيرها ومستفيديها.

٢. الالتزام بالقانون:

البلديات الموقعة على هذه المدونة تؤكد التزامها بالقانون البيئي الفلسطيني كما ورد في القانون رقم سبعة لعام ١٩٩٩ وأي تعديلات لاحقة أو شروhat لبنيوده المختلفة. تعتبر بنود القانون الحد الأدنى الذي تسعى هذه البلديات للالتزام به بل والزيادة عليه.

٣. المسؤولية والمساءلة:

تعتبر البلديات الموقعة على هذه المدونة نفسها مسؤولة عن البيئة المحيطة بها بـل وعن حماية البيئة بـبعدها الكوني ضمن إطار دورها وبرامجها وعملياتها كما تعتبر نفسها مسؤولة عن سلوكها البيئي أمام جماهيرها وأصحاب الحقوق ومستفيديها ومجلس إدارتها فيما يتعلق بالآثار البيئية لأنشطتها وبالتزامها بالسلوك البيئي القويم والمحافظ.

٤. تقليل الأثر البيئي السلبي لأنشطة والعمليات:

تعهد البلديات الموقعة بتقليل الأثر البيئي السيني لجميع عملياتها وبرامجها إلى أقصى درجة ممكنة والعمل دوماً على تحقيق هدف جعل عملياتها وبرامجها غير مؤذية للبيئة. يشمل ذلك حماية التنوع الحيوى والنظم البيئية، وتقليل العوادم والنفايات إلى أقصى درجة ممكنة.

٥. الاستدامة والمحافظة:

تعهد البلديات الموقعة بجعل الاستدامة عاملًا فاعلاً في تطوير وتنفيذ برامجها وأنشطتها بما تعنيه من العمل على تلبية متطلبات الجيل الحالي دون الحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية متطلباتها. يشمل ذلك رفع كفاءة كل برامج وأنشطة

البلدية وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية المتعددة وغير المتعددة إلى الحد الأكبر الممكن والاستثمار أكثر في البرامج والمشاريع والأنشطة ذات الأثر طويل المدى والاحتياجات الأقل.

٦. دمج المفاهيم والقيم البيئية:

تعهد البلديات الموقعة يجعل المفاهيم والقيم والمبادئ البيئية عاملاً مشتركاً ومتقاطعاً مع جميع أنشطة البلدية وعملياتها بدءاً من مراحل التخطيط والتصميم للبرامج والأنشطة وإدارة الموارد والأفراد مروراً بالعمليات اللوجستية والمالية وتنفيذ المشاريع والرقابة عليها إلى مرحلة المتابعة والتقييم. هذا يعني أن الاهتمام في البيئة يجب أن يتجاوز المشاريع والبرامج المصنفة على أنها بيئية ليشمل جميع البرامج والخدمات الأخرى.

٧. القيادة بالقدوة الحسنة:

تعتبر البلديات مؤسسات طبيعية وريادية في مجال البيئة والصحة العامة وكذلك التوعية بقضايا البيئة والبحث على السلوك البيئي السليم. انطلاقاً من هذه المعطيات تعهد البلديات الموقعة على مدونة السلوك بأن تكون دوماً القدوة في مجال الحفاظ على البيئة وانتهاج أفضل وأعلى درجات السلوك البيئي في داخلها وأمام جماهيرها ومستفيديها.

٨. الحق في بيئة سليةمة:

كما أكد القانون الفلسطيني فإن الحق في بيئة صحية وسليةمة هو حق أساسي من حقوق الإنسان ومن هنا تلتزم البلديات الموقعة على هذه المدونة بجعل مرافقتها خالية من كل ما هو مسيء للصحة العامة ومسبب للأمراض والتلوث البيئي الداخلي. يشمل ذلك الحفاظ على المرافق نظيفة وخالية من المواد السامة والخطرة أو الباعثة لمواد سامة أو خطيرة.

٩. التناغم مع الطبيعة:

إدراكاً منها بأن الإنسان خلق ليعيش وينمو وينشط في أكتاف الطبيعة ومعرفة بأن مظاهر الطبيعة تدخل البهجة والسرور على النفس البشرية ويجعل الإنسان أكثر

إبداعاً وكفاءة في العمل فإن البلديات الموقعة على هذه المدونة ستعمل جاهدة على استيعاب عناصر الطبيعة في فرش وجميل المقرات والمكاتب قدر الإمكان. كما تعهد البلديات الموقعة على استيعاب عناصر الطبيعة عند تصميم مباني جديدة لها وأن يجعل التصميم صديقاً للبيئة قدر الإمكان ووفق المتوفر من مواد وموارد وخبرات.

١٠. تعزيز السلوك البيئي الإيجابي للموظفين:

عطفاً على كون الموظف هو أداة تنفيذ سياسات وبرامج البلدية وهو كذلك سفير البلدية ومثلها أمام الشركاء والمؤسسات الأخرى والمجتمع فإن البلديات الموقعة على هذه المدونة يجب أن تقوم بشكل مستمر ومنهج برفع الوعي البيئي لموظفيها وتعزيز القيم البيئية بينهم ومكافأة السلوك البيئي القويم عندهم. إن تعزيز السلوك القويم للموظفين داخل البلدية لا بد أن يؤثر في سلوكهم خارجها مما يضاعف الأثر الإيجابي لجهودات البلدية في الحفاظ على البيئة وحماية الموارد.

١١. الدفع عن البيئة وحمايتها:

امتداداً لمبدأ المسؤولية والمساءلة ونظرالكون الطبيعة لا صوت لها فإن البلديات الموقعة على هذه الوثيقة تعهد بالدفع عن البيئة الفلسطينية وحمايتها من الاعتداءات والتجاوزات من قبل المجتمع المحلي أو الاحتلال الإسرائيلي. يتم ذلك عبر توثيق هذه التجاوزات واستخدام آليات الحشد والمناصرة ليقاف هذه التعديات ومحاسبة المتسببين بها.

زجاجة مياه ممتلئة بحجم لتر أو لترتين في خزان الماء الخاص بالسيفون لتفريغ بنفس الغرض. للتقليل من أثر المياه المستخدمة للوضوء يمكن تزويد الحمامات بأباريق بلاستيكية ليستخدمها المتوضؤ بدلاً من الاستخدام المباشر للحنفيات ما يقلل استخدام المياه كما يقلل من إحتمالات جعل أرضية الحمام مبتلة وغير نظيفة نتيجة تطاير مياه الحنفية خلال عمليات الوضوء.

على البلدية وضع لافتات توعوية تُحث على تقنين استخدام المياه في كل الأماكن التي تتواجد فيها المياه من مطابخ وحمامات وغيرها لدفع الموظفين للاستخدام الأمثل للمياه. هذه اللافتات يجب أن تكون ذات رسائل واضحة وقصيرة ويجب أن تتواجد في أماكن لا يمكن للعين تحطيمها وقربها جداً من الصنابير والسيفونات ومواقع استخدام المياه.

٣. استخدام الطاقة:

يجب على البلدية العمل على تقليل استهلاكها للطاقة الغير التجدددة قدر الإمكان وذلك عبر الاستثمار في المصادر التجدددة للطاقة خصوصاً الطاقة الشمسية. يمتد استخدام الطاقة الشمسية من استخدام الخلايا الشمسية لإنتاج الكهرباء الذي قد يكون على الكلفة إلى استخدام المرايا لتسخين المياه لمرافق البلدية المختلفة وهو إجراء منخفض الكلفة وعالي الكفاءة. كما يمكن للبلدية أيضاً استخدام تكنولوجيا تقليل استخدام الطاقة مثل المصابيح العالية الكفاءة والتي تضيء فقط عند تواجد للبشر في المكان الذي تغطيه وتنطفيء تلقائياً عند خلو المكان. الأسهل والأقل كلفة من كل ذلك هو القيام بإجراءات مثل توحيد درجة حرارة المكيفات في المكاتب المختلفة عند درجة حرارة معتدلة (٢٣) ؟ ودفع الموظفين إلى إغلاق المصابيح والأدوات الكهربائية التي لا يستخدمونها والاعتماد قدر الإمكان على ضوء الشمس عند توفره.

٤. استخدام الورق:

إن إنتاج وتصنيع الأوراق لهو من أكثر الأنشطة المدمرة للبيئة إما من ناحية احتياجه للخشب وما يعني ذلك من



الملحق الأول إرشادات السلوك البيئي في مرافق البلدية

١. التدخين:

يمنع التدخين منعاً باتاً في مرافق البلدية من قبل أيٍ من موظفي ومراجعى وضيوف البلدية مهما كانت الظروف وذلك تماشياً مع القانون الفلسطيني البيئي الذي يمنع التدخين في المرافق العامة والتزاماً بحق المواطنين من موظفين وغيرهم في بيئة صحية وسلامة. على البلدية تقييد أماكن خاصة للمدخنين ويفضل أن تكون مفتوحة ومجهزة بشكل مناسب لتقليل أثر التدخين ما أمكن على البيئة. أماكن التدخين المغلقة يجب أن تكون مجهزة بنظام تهوية فعال يحمي مستخدمي هذه الأماكن والموظفين الآخرين من تسرب الهواء الملوث بالدخان وما يحتويه من مواد سامة.

٢. استخدام المياه:
يجب على البلدية وضع السياسات الكفيلة بتقنين استخدام المياه للشرب وغيرها. من هذه السياسات الالتزام بشراء مياه معالجة غير معلبة للشرب حيث يقوم كل راغب بالشرب باستهلاكه أو زجاجته الخاصة متعددة الاستخدام مما يكفل عدم إلقاء مياه معالجة كنفايات وكذلك عدم إنتاج نفايات غير ضرورية من الزجاجات والأكواب البلاستيكية.

ذلك يمكن للبلدية تقليل استخدام المياه في الحمامات من خلال تركيب ومعايرة السيفونات متعددة الدرجات حيث تضمن استخدام أقل كمية ممكنة حسب الحاجة عند كل استخدام للتواقيت. إذا كانت السيفونات غير متعددة الدرجات يمكن وضع



تبذير، على البلدية تقليل استخدام المعدات غير القابلة لإعادة الاستخدام أكثر من مرة مثل أدوات المطبخ البلاستيكية ما أمكن وتشجيع الموظفين على استخدام أدواتهم الخاصة والتي تستخدم مرات عديدة.

٦. نظافة المرافق و صحتها البيئية:

تعتبر المرافق ومكاتب البلدية المجال الحيوي الذي يقضى فيه الموظفون على اختلاف مواقعهم معظم نهارهم بعدل ٧-١٤ ساعات يومياً. لقد أثبتت الكثير من البحوث العلمية التأثير الإيجابي لتوفير عناصر الطبيعة في مكان العمل على صحته وكفاءته وإدراجه ما يجعل من مصلحة البلدية وواجبها توفير عناصر طبيعية كالنباتات والأزهار مثلاً أو حتى تمثيلاً لعناصر الطبيعة من رسومات ومنحوتات في داخل ومحيط مراقبتها ومكاتبها. كما أن الحفاظ على نظافة المرافق هو أمر هام جداً لصورة البلدية وسمعتها وكذلك للحفاظ على مستوى مرتفع لهنية وسلوك الموظفين. لقد أثبتت الدراسات الخاصة بالسلوك البيئي أن خرق قانون أو عرف بيئي ما في مكان ما غالباً ما يدفع الموجودين في هذا المكان إلى اختراف قوانين وأعراف أخرى بيئية وغير بيئية.

٧. تأمين المرافق:

البلديات هي موقع عمل وخدمة عامة يتواجد فيها العشرات من الناس ما بين موظفين ومراجعين وضيوف. هذا يجعل تأمين هذه المرافق من الأخطار المختلفة أمراً عظيم الأهمية. يشمل هذا التأمين جده الأدنى توفر وسائل الحماية مثل طفایات الحريق وأبواب الخروج الاضطراري وغيرها مع تدريب الموظفين على استخدام هذه الوسائل. كما يشمل أيضاً تطوير خطط طوارئ تضمن تعامل البلدية مع شتى أنواع الأخطار والتهديدات. تشمل هذه الخطط تعين الموظفين المسؤولين عن إدارة أنواع المخاطر المختلفة، شجرة تواصل بين موظفي البلدية في حالة الطوارئ، تحديد آليات إخلاء البلدية، وضع سيناريوهات للمخاطر وطرق التعامل مع هذه السيناريوهات.

تدمير للغابات أو تقليل للغطاء الأخضر الحيوي والمهم لصون الطبيعة والإنسان معاً أو لجهة إنتاج كميات كبيرة من الانبعاثات والنفايات السامة بسبب استخدام الكيمياويات الخطيرة في عمليات تصنيع وتبسيط الورق. من هنا يصبح تقليل استخدام الورق في أعمال البلدية شأن بيئي هام جداً. تبدأ عملية تقنين استخدام الورق من عملية الشراء حيث يمكن للبلدية شراء الورق المعاد تصنيعه ما أمكن لاستخدامات المختلفة ما يقلل الأثر البيئي من جهة قتل الأشجار وتدمير الغابات. كما يمكن للبلدية شراء الورق غير المبيض ما يعني تقليل الأثر البيئي السلبي من جهة استخدام المواد الكيميائية الخطيرة أو إنتاج العوادم والنفايات الخطيرة. كما أن البلدية يجب أن تفضل الطابعات التي يمكن مستخدمتها من الطباعة على كلتا وجهي الورقة بشكل آلي.

على البلدية أن تضع السياسات التي تضمن تقنين استخدام الورق ما أمكن من خلال منع طباعة المسودات غير النهائية واستخدام الكمبيوتر ما أمكن في قراءة وتصفح الإيميلات والتقارير وغيرها. تشجيع الموظفين على استخدام شاشة إضافية (من بقايا الكمبيوترات القديمة) يمكن أن يقلل الاحتياج للطباعة بشكل كبير لأنه يمكن من تصفح أكثر من برنامج أو وثيقة بنفس الوقت. يجب دفع الموظفين على استخدام كلتا وجهي الورقة وذلك من خلال تشجيع الطباعة على الوجهين ما أمكن أو تشجيع الموظفين على استخدام المجهة غير المستخدمة في المراسلات والمعاملات الداخلية غير الرسمية ومسودات محاضر الاجتماعات الكتابية وغيرها.

٥. استخدام المأكولات والمشروبات:

يجب أن تقوم البلدية بعمل السياسات الازمة حيث تقلل استخدامها واستخدام موظفيها ما أمكن للموارد المختلفة من مشروبات ومأكولات وغيرها ومنع التبذير في هذه الموارد التزاماً بمبدأ الحافظة والتقنين وتقليل للنفايات والانبعاثات الناجمة عن استهلاك هذه الموارد. من هذه السياسات مثلاً تحديد حصة كل موظف من الشاي والقهوة ومنعتجاوز هذه الكميات إلا على حساب الموظف الخاص. تشجيع الموظفين على إحضار واستخدام الكميات التي يحتاجونها من مأكولات ومشروب دون إسراف أو



الساخنة التي تسرف في استهلاك الكهرباء، وتقديم القهوة والشاي وغيرها في كؤوس بلاستيكية. ولنستخدم أكواباً خزفية أو زجاجية، وأباريق لتسخين المياه، علماً بأن هذه الأباريق تستهلك كمية أقل من الطاقة. وبدلاً من استعمال قناني المياه البلاستيكية، فلنستعمل البراميل الكبيرة المعبأة بمياه الشرب، والجهازة جنفيات.

وفي ما سبق من إرشادات ورد الكثير مما يساعد على تقليل إنتاج النفايات ويزيد فرص إعادة استخدام بعض المواد مثل الورق.

إعادة التدوير تحتاج إلى وضع سياسات وإجراءات لفصل النفايات داخل مراافق البلدية. في الحد الأدنى يمكن للبلدية فصل النفايات البلاستيكية والمعدنية والورقية وإعطائهما جامعي هذا الأنواع من النفايات وهم متوفرون في غزة. وفي الحد الأقصى يمكن فصل شتى أصناف النفايات عن بعضها لتعزيز هذا السلوك داخل البلدية حتى لو لم تتوفر فرص التعامل المنفصل مع هذه المواد خارج البلدية.

١٠. النفايات الخطيرة:

كما في المنازل تنتج البلديات الكثير من النفايات الخطيرة مثل بقايا المنظفات والملمعات والدهانات وبطاريات السيارات والبطاريات بشكل عام وصبغات الطابعات وزجاج أضواء النيون وغيرها. على البلديات جمع هذه النفايات منفصلة عن النفايات الصلبة الأخرى وتطوير السياسات الازمة للتعامل مع النفايات الخطيرة بشكل سليم.

١١. الموضوعات:

لل موضوعات آثار كبيرة على صحة الإنسان النفسية والبدنية. بالرغم أن البلديات بشكل عام غير مسؤولة للموضوعات كما هو الحال في المصانع أو المعامل إلا أن هذه البلديات تستطيع دوماً أن تفعل أكثر لتقليل الموضوعات في مراافقها. في قطاع غزة ونتيجة لانقطاع الطويل للكهرباء فإن معظم البلديات تقوم باستخدام مولدات للكهرباء وعليه فإن هذه البلديات ملزمة باستخدام كواتم مناسبة للصوت حماية



٨. التصميم البيئي للمراافق الجديدة:

عند تصميم وبناء مراافق جديدة للبلدية يجب على البلدية جعل التصميم صديقاً للبيئة قدر الإمكان وذلك يشمل الإعتبارات التالية:

- ١- استخدام مواد بناء طبيعية أو معادلة الاستخدام ما أمكن.

٢- توفير أكبر قدر ممكن من الإضاءة الطبيعية من خلال زيادة المساحات المخصصة للشبابيك.

٣- توفير أكبر قدر ممكن من التدفئة الطبيعية في الشتاء من خلال زيادة المساحات الغطاء بالزجاج.

٤- توفير أكبر قدر ممكن من العزل لمنع تسرب الهواء الحار في الشتاء.

٥- توفير أكبر قدر ممكن من التبريد والتهوية الطبيعية في الصيف.

٦- استخدام الطاقة المتتجدة خصوصاً الشمسية.

٧- استخدام مصابيح عالية الكفاءة ذكية تنطفيء آلية عندما يصبح المكان فارغاً من الناس.

٨- استخدام صنابير ذكية تتوقف عن دفق الماء عندما يرفع الشخص أطرافه من ختها.

٩- إستيحاء الطبيعة ما أمكن في تصميم الديكورات الداخلية واستخدام عناصر طبيعية مثل النباتات والأزهار.

٩. النفايات الصلبة:

يجب على البلدية وضع سياسات وإجراءات تتماشى مع القانون الفلسطيني الذي يحث على تقليل إنتاج النفايات وإعادة استخدام ما هو قابل منها ثم تدوير ما يمكن تدويره ثم التخلص السليم ما تبقى من نفايات. لنركز قدر الإمكان على شراء لوازم مكتبية مصنوعة من مواد طبيعية. ولنتجنب استعمال الكؤوس والفناجين البلاستيكية والمناشف الورقية. فضلاً عن تفادي استخدام ماكينة المشروبات

الملحق الثاني

إرشادات السلوك البيئي في عمليات وبرامج البلدية

لموظفيها وللغيران. كما أن وضع لوحات إعلانية تشجع على خفض الصوت عند الحديث والنقاش لهو أمر مرغوب للحفاظ على الهدوء في مرافق البلدية وتقليل فرص التساحن بين الموظفين بسبب ميل البعض للصوت المرتفع.

الإعداد والتخطيط:

يجب على قيادة البلدية ودائرة المشاريع فيها جعل تقليل الأثر البيئي لبرامجها ومشاريعها على قائمة أولوياتها عند التخطيط الإستراتيجي للبلدية أو عند تصميم مشاريع وبرامج جديدة وذلك من خلال أخذ القضايا التالية بعين الاعتبار:

- دراسة الأثر البيئي

يجب على المشاركين في تصميم المشاريع التفكير بالآثار البيئية الممكنة للبرامج والمشاريع حتى التصميم. يتم ذلك من خلال العصف الذهني للقائمين على البلدية في البلدية وقيادة البلدية واستشارة ذوي الإختصاص البيئي من موظفي البلدية في عملية تقييم أولي للأثر البيئي الممكن. إن كان الأثر المتوقع كبيراً كما هو الحال في الكثير من مشاريع البناء والبنية التحتية فلربما يجب على البلدية القيام بدراسة للأثر البيئي في مرحلة التطوير مستعينة بخبراء في هذا المجال أو جعل هذه الدراسة جزءاً من أنشطة المرحلة التحضيرية للمشروع. إن دراسة الأثر البيئي تمكن من وضع الحلول المناسبة لإزالة أو تقليل الآثار التي قد تترتب على المشروع أو البرنامج حتى الدراسة.

- كفاءة المشروع واستدامته:

التزاماً ببدأ الاستدامة يجب على البلدية تفضيل المشاريع ذات الأثر طويل المدى وتقديم الخدمات والمواد ذات الأثر الأكبر والجودة الأعلى والعمراافتراضي الأطول مع ملاحظة تقليل المدخلات من موارد وكلفة لتعظيم كفاءة البرامج والمشاريع قدر الإمكان.

- تخصيص ميزانيات لتقليل الأثر البيئي لعوامل السلامة المهنية:

يجب ضمان وجود ميزانية مخصصة لتخفيض الأثر البيئي للمشاريع التي لها مثل هذا الأثر أو للالتزام بقواعد السلامة والصحة العامة في مشاريع البناء والبنية

التحتية حتى لا يكون إنعدام وجود مثل هذه الميزانية سبباً في التغاضي عن قواعد السلامة ومن ثم أثراً بيئياً أو صحياً غير مستحب من قبيل إصابة أو مقتل عمال أو مواطنين في موقع العمل أو فقدان لنظام بيئي مهم أو تقليل للتنوع الحيوي.

- استغلال أنشطة المشاريع المختلفة للتوعية بقضايا البيئة:

نظرًا لكون البيئة تمثل عامل تقاطع مع الكثير من القضايا التي تهم البلديات مثل الصحة العامة، السياحة، التصاريح الخاصة بال محلات والورش والمصانع، وغيرها فإن التفكير في جعل التوعية البيئية والممارس البيئية السليمة جزءاً من معظم برامج البلدية يقدم خدمة كبيرة للبيئة الفلسطينية وللفئات المستهدفة على السواء.

- التأكد من الالتزام بقواعد السلامة والصحة العامة:

في كثير من المشاريع التي تشمل أعمال بناء أو أنشطة بيئية يكون هناك قواعد سلامة واضحة للعاملين أو المعاورين لواقع هذه الأنشطة إلا أن الالتزام بهذه القواعد عادة ما يكون ضعيفاً من قبل العمال أو المقاولين. إن الاستسلام لهذا الواقع يجعل من قواعد الأمان والسلامة حبراً على ورق ومن ثم يجب على موظفي ومسؤولي الأنشطة والبرامج العمل على الزام كل المعنيين بهذه القواعد بادئين بأنفسهم وعدم التساهل مع أي إهمال.

- الاستخدام الأمثل للموارد:

يجب على موظفي البلدية العمل دائمًا على رفع كفاءة أنشطتهم من خلال تعظيم النتائج وتقليل المدخلات. يشمل ذلك المورد الطبيعية والأثر البيئي. فعلى موظفي البلدية الحرص على استخدام المواصلات والأوراق وغيرها من الموارد الاستخدام الأنجع بحيث يتم توفير أي كلفة غير مفيدة بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة.

المتابعة والتقييم:

-أخذ الأثر البيئي بعين الاعتبار أثناء عمليات المتابعة والتقييم:

يجب على القائمين على المتابعة والتقييم للمشاريع والبرامج في البلدية تخصيص موقع واضح للأثر البيئي والكفاءة البيئية خلال قيامهم بهامهم. يتم ذلك من خلال الالتفات إلى الجودة والسلامة البيئية للخدمات المقدمة. كما يجب الالتفات إلى استدامة أثر المشاريع وخدماتها خلال عملية التقييم. كما أن من المهم تقييم آليات استخدام الموارد ومدى كفافتها. كما يجب التحلي بدقة الملاحظة حيث يتم رصد أي أثر بيئي غير متوقع للمشروع خلال عملية التقييم.

-الإهتمام بـمراقبة العمل بإرشادات السلامة والصحة العامة:

يجب على القائمين على عملية المتابعة والتقييم القيام بفحص مدى التزام القائمين على المشاريع والبرامج في التأكد من الالتزام بقواعد السلامة والأمان في المشاريع ذات الأنشطة الخطيرة نسبياً. كما يجب متابعة التزام العاملين والقائمين على المشاريع والقائمين على المشتريات ذات العلاقة بالمشاريع بسياسات وقناعات ومبادئ البلدية البيئية حسب ما تم ذكره سابقاً في هذه المدونة.

-توثيق الدروس المستفادة فيما يتعلق بالآثار البيئي للتعلم منها لاحقاً:

يجب أن يتم توثيق أي دروس مستفادة متعلقة برفع الجودة والكفاءة البيئية للمشاريع والبرامج. كما يجب تعليم هذه الدروس لتصل إلى القائمين على تطوير البرامج والمشاريع وكذلك القائمين على تنفيذها حيث يتم تلافي الأخطاء وتعزيز السلوكيات الإيجابية عند تطوير وتنفيذ برامج ومشاريع مستقبلية.

المشتريات:

-إ شمال مواد تتعلق في البيئة ضمن دليل آليات وسياسات المشتريات:

يجب أن يشمل دليل الشراء بندًا واحدًا على الأقل يوضح التزام البلدية بتقليل الأثر البيئي لأنشطتها. يجب أن يتم صياغة هذا البند بحيث يوضح التزام البلدية بقضايا البيئة بشكل عام بالإضافة إلى بعض القضايا ذات العلاقة بالمشتريات مثل تقليل استخدام الطاقة. تقليل استخدام الموارد الطبيعية، وكذلك تقليل النفايات والانبعاثات السائلة والغازية. يجب أن يحتوي هذا البند على التأكيد على كون التزام الموردين بهذه القيم والمبادئ هو جزء أساسي من عملية اختيارهم. إضافة مثل هذا البند لها أهمية خاصة حيث أنه يمكن من تبرير بنود أخرى أكثر تفصيلية سيتم مناقشتها لاحقاً كما يمكن البلدية من نشر ثقافة بيئية سليمة بين جمهور مورديها ومتعاقدتها.

يجب أن يشمل دليل المشتريات بنوداً أخرى تضع البيئة في قلب صناعة القرار في عمليات الشراء. يجب أن تصبح السمعة البيئية معياراً من معايير اختيار الموردين والمقاولين ويشمل ذلك السياسات البيئية الخاصة بهم. مدى التزامهم بتقليل استخدام الموارد. وجود خطط لديهم لتقليل الأثر البيئي. كما أن طبيعة المنتج ومدى صداقته للبيئة يجب أن تصبح من ضمن معايير اختيار المنتجات المختلفة كلما أمكن. أخيراً يجب أن يكون هناك بند يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة للمنتج كمعيار لل اختيار أيضاً. إن تضمين هذه البنود يحمي قدرة البلدية على المفاضلة بين الموردين والمنتجات المختلفة كما يعزز الثقافة البيئية بين الموردين حيث تساهمن مثل هذه البنود يجعل السلوك البيئي السليم والكفاءة البيئية مرحلة أكثر ويعاقب السلوك السيء والمنتج غير الكفء بيئياً.

-وضع ضوابط للسلوك البيئي السليم في كراس الشروط الخاص بعطاءات البلدية:

يجب أن تترجم البند سابقة الذكر إلى شروط يتضمنها كراس شروط العطاءات التي

الادارة المالية:**- التوثيق الإلكتروني ما أمكن:**

معظم العباء البيئي للادارة المالية يترك بالاستخدام الكثيف للورق والطباعة في المعاملات المالية المختلفة. جزء منهم من هذا العباء لا يمكن توفيره بسبب ضرورة التقيد بالقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الدولة الفلسطينية والممولين المنظمة لآليات توثيق المعاملات. لكن هناك أيضاً جزءاً ليس بالقليل يمكن توفيره من خلال التوثيق الإلكتروني عبر استخدام الإيميلات في تسيير المعاملات والمسح الإلكتروني بغرض الأرشفة بدل الطباعة. مثل هذه الممارسات تقلل استخدام الورق والطباعة بشكل كبير وتقلل الحاجة لساحات كبيرة لتخزين الوثائق ومن ثم يقلل كلفة الادارة المالية إلى حد كبير.

تطرحها البلدية. كما يجب أن يوضح شروط العطاء الآليات التي سيتم فيها تنفيذ هذه الشروط في عملية اختيار المستفيدين أو المنتج. من المهم جداً التأكيد على هذه الشروط خلال الاجتماعات التمهيدية وغيرها من الأنشطة التي تسبق العطاء وجمع البلدية بالموردين والمقاولين.

- التعاقد وتطوير مدونة سلوك بيئي خاصة للموردين:

يجب على البلدية أن تشمل فقرات بيئية ما سبق في العقود التي تبرمها مع الموردين والمقاولين حسب نوع المنتج أو الخدمة المراد شراؤها. كما يمكن للبلدية تطوير مدونة سلوك بيئي خاصة بها تجبر الموردين على توقيعها والالتزام بها خلال فترة عملهم مع البلدية. تعمل هذه البنود على جعل الموردين والتعاقدات أكثر ميلاً للتقليل أثراًهم البيئي إما جزاًًاً للعقاب أو للحفاظ على علاقة طويلة المدى وإيجابية مع البلدية. كما يمكن البلدية من تقييم أداء الموردين والتعاقدات بشكل أدق فيما يتعلق في أثراها البيئي.

- التأكيد على معايير السلامة والصحة العامة في كراس شروط عطاءات البلدية والمقاولين:

يجب أن تشمل كراس شروط العطاء خصوصات تلك المتعلقة بأنشطة خطيرة نسبياً كأعمال البناء أو التخلص من النفايات وغيرها دليلاً واضحاً للسلامة المهنية والبيئية. كما يجب أن يتم توضيح أهمية هذا الدليل والالتزام به في كل اجتماع تمهيدي أو اجتماع مع الموردين والمقاولين المنافسين. كما يجب أن يشمل الكراس ومن ثم العقد بنوداً واضحة لآليات العقاب إذا لم يتم الالتزام بكل أو جزء من إرشادات هذا الدليل.

شؤون الموظفين:

- جعل قراءة والتزام الموظف إجبارية على هذه المدونة:

يجب على الموظفين الحاليين والجدد ———— راءة هذه المدونة خصوصاً الجزء الأول منها والتوقيع عليها إلكترونياً وذلك بغرض توعيتهم بثقافة البلدية البيئية. كما أن توقيعهم على المدونة سيساعد من فرص التزامهم بها حيث أن إعلان النية بانتهاج سلوك معين غالباً ما يتبعه الالتزام بهذا السلوك. كما يوفر ذلك للبلدية فرصة متابعة السلوك البيئي للموظفين ودفعهم لتعديل السلوكيات الخطأ بناء على أرضية تعاقدية وقانونية صلبة. يمكن للبلدية أيضاً استخدام هذه المدونة كمصدر لتطوير مدونة سلوك خاصة بالموظفيين تشمل تفاصيل أكثر تراعي وضع البلدية الخاص وجارتها.

- التوعية بقضايا البيئة والسلامة باستمرار:

يجب على البلدية العمل دوماً على توعية الموظفين بقضايا البيئة والأثر المهم لسلوكيهم وعملهم على البيئة وتشجيعهم على التحسين المستمر لسلوكهم البيئي. يتم ذلك خلال دورات تدريب وتقاش حول بعض القضايا البيئية الهامة والمعقدة نسبياً أو استغلال الاجتماعات الأسبوعية للنقاش حول بعض القضايا السلوكيات البيئية. فيما يتعلق بالسلوك البيئي داخل مكاتب ومراافق البلدية يجب استخدام وسائل إرشاد بيئي مثل الملصقات لتنذير الموظفين دائماً بمسؤولياتهم نحو البيئة. هذه الملصقات تشمل مثلاً ملصقات حول استخدام السيفونات بشكل أمثل بحيث توضع فوق السيفونات نفسها لجعل الأثر مباشر على السلوك. كما تشمل ملصقات حول إطفاء الإضاءة عند مغادرة المكاتب وإطفاء صنبور المياه كلما توقفت الحاجة للمياه عند غسل اليدين والأدوات وغيرها.

- جعل السلوك البيئي جزءاً من تقييم الموظف:

يمكن جعل السلوك البيئي جزءاً من التقييم السنوي للموظفين. مثل هذا الإجراء يجعل حرص الموظفين على سلوك أكثر جدية كما يضمن العمل المستمر على تحسين السلوك لأنه يمكن البلدية من نقاش سلوك الموظف معه بشكل جدي سنوياً

وفق دورة يدركها الموظف ويتوقعها. هذا التقييم يمكن أن يضمن السلوك البيئي بشكل عام أو يركز على مسلكين معينة مثل استخدام المواصلات، استخدام الورق، الحفاظة على نظافة المكان وغيرها.

المواصلات:

المواصلات هي جزء أساسى من عمل وعمليات كل القطاعات في أي بلدية فلا يوجد دائرة أو إدارة تستطيع الاستغناء عن استخدام المواصلات وإن كان بوتائر ودرجات مختلفة. كما تمثل كلفة المواصلات عبئاً أساسياً على كثير من البلديات التي تصل كلفة المواصلات في بعضها لآلاف الدولارات شهرياً. بالإضافة إلى الكلفة المالية فإن استخدام المواصلات هو أحد المسببات المهمة للتلوث والإزعاج المحلي من ضوضاء وأحتقانات مرورية وانبعاثات سامة لغازات متنوعة وكثيرة. كما أن استخدام المواصلات هو أحد أهم مصادر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون أحد مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

ومن الواضح أنه، كلما ازداد عدد الناس الذين يستخدمون المواصلات العمومية ومواصلات صديقة للبيئة، كلما قلت الانبعاثات الكربونية وكلما قلت أيضاً تبعتنا لاستيراد الوقود من الاحتلال الإسرائيلي أو من مصادر خارجية أخرى تحكم في أسعار الوقود وكمياته وكيفية توزيعه.

هناك الكثير من الممارسات والسياسات التي تمكن البلدية من تقليل أو تقنين استخدام موظفيها إلى حد كبير مثل:

- منع استخدام السيارات للذهاب للوجهات القريبة (أقل من 1 كم قطر).
- تشجيع الموظفين على تنظيم وخطيط أنشطتهم بحيث تقلل استخدام المواصلات ما أمكن.
- تنسيق الزيارات الميدانية بين الموظفين للتأكد من تشارك الموظفين الذاهبين لوجهات متقاربة لوسائل النقل.
- استخدام المواصلات العامة كلما أمكن مع مراعاة سياسات الممولين وطبيعة الأنشطة.
- تشجيع حضور الموظفين للعمل كمجموعات ما أمكن.

